"النووي الإيراني" في المقاربتين الأوروبية والأمريكية: موازنات "التهديد" و"المصالح"

The Iranian Nuclear in European and American Approachs: Balance of Threats and Interests

ابراهيم تيقمونين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، tiga.brahim82@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول:2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

طرح الملف النووي الإيراني بعد توقيع اتفاقية فيينا 2015تحديات جديدة على مساري العلاقات الأمريكية والأوروبية مع إيران، ،حيث استهدفت الدراسة تحليلا مقارنا لهامش الحركة التفاوضية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية –توافقا وتعارضا–في تعاطيهما مع مصفوفة "التهديدات" و"المصالح" التي تطرحها "الحالة الإيرانية". ويشكل الملف النووي الإيراني "حالة" اختبار للتضامن الأطلسي في مواجهة "التهديدات النووية"،مما يطرح تحديا كبيرا على الخيارات الأوروبية المطالبة بالترجيح بين فرص الشراكة الاقتصادية والتجارية مع إيران وواجب "التضامن الأطلسي" مع السياسة الأمريكية إزاء "الملف الإيراني"،والتي بقيت أسيرة البيئة الأزموية التي تأسست تراكميا على مدى أكثر من أربعة عقود،مما يطرح ضرورة وضع إدراكات شراكية جديدة للخروج من مأزق الصدام الاستراتيجي المزمن.

الكلمات المفتاحية: الاتفاق النووي الإيراني،العلاقات الأطلسية،السياسة الأطلسية في الشرق الأوسط، سيناريوهات مستقبلية.

Abstract

The Iranian nuclear file, after the signing of the 2015 Vienna Agreement, posed new challenges on the paths of American and European relations with Iran, and the study aimed at a comparative analysis of the margin of the negotiation movement of the United States of America and the

European Community in its treatment of the matrix of "threats" and "interests" that it is raised by the "Iranian case".

The Iranian nuclear file constitutes a "case" of a test of Atlantic solidarity in the face of "nuclear threats," which poses a major challenge to the European options demanding a preponderance between the opportunities for economic and trade partnership with Iran, and the duty of "Atlantic solidarity" with the American policy towards the "Iranian file", which has remained captive. The crisis environment, which was established cumulatively over more than four decades, raises the need to develop new perceptions of partnerships to get out of the chronic strategic clash impasse.

Keywords: Nuclear Iranian program, Atlantic solidarity,Euro-American convergences and divergences, Future scenarios.

المؤلف المرسل: ابراهيم تيقمونين

1- مقدمة :

يشكل "الملف الإيراني" بأبعاده جيو- استراتيجية، الاقتصادية والأمنية-العسكرية (كقوة إقليمية محورية بمرتكزات قوة إيديولوجية، اقتصادية ونووية)، إحدى ساحات اختبار وتحليل اتجاهات تفاعل السياسات الأمريكية والأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، وقد زادت معطيات "الملف النووي الإيراني" هذا الرهان أهمية، من حيث تداخل هوامش التوافق والاختلاف بين الجانب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع رزنامة "التهديدات" و"الفرص" التي تفرزها "الحالة الإيرانية" لضفتي الأطلسي، الأوروبية والأمريكية، سواء ما قبل أو ما بعد بروز مؤشرات سعي واستعداد إيران لامتلاك السلاح النووي، وآفاق ما بعد الاتفاق النووي بين إيران و(مجموعة 5+1) يوم 14 جويلية 2015 بفيينا .

وستركز الدراسة على تحليل مقارن للمقاربتين الأمريكية والأوروبية للتعامل مع "الحالة الإيرانية" ذات الأهمية الاستراتيجية، من "مسافات" التوافق في مواجهة مصادر "التهديد" الإيراني إقليميا ودوليا، وكذا "مفترقات" التصادم بين المصالح الأوروبية والأمريكية في التفاعل مع "الفرص" الاقتصادية والسياسية المتاحة من الجانب الإيراني، علما أن تناول هذا الملف في هذا الإطار البحثي ، سيفرض التركيز على الإجابة عن الإشكالية المركبة التالية :

إشكالية/ تساؤلات الدراسة:

- إلى أي مدى يمكن أن تتوافق المقاربات الأمريكية والأوروبية في مواجهة رزنامة التهديدات الاستراتيجية الإيرانية ببعدها القيمي والسياسي الجديد، في ظل متاحات فرص التعاون التي تطرحها إيران مع الشركاء الدوليين؟ .
- هل سيصمد الرصيد الاستراتيجي الأمريكي العدائي لـ"الحالة الإيرانية"-منذ سقوط الشاه-، في ظل بروز مؤشرات عودة أوروبا لإدراكات براغماتية باستغلال امتيازاتها جيو-استراتيجية (القرب الجغرافي)، الاقتصادية والسياسية المتاحة مع إيران؟.

- كيف يمكن لأوروبا أن توازن في إدارتها لرزنامة "التهديدات" وفرص "المصالح" مع إيران دون أن تضر برصيد علاقاتها الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية؟.

ويمكن الإجابة عن هذه التساؤلات الإشكالية المتعلقة بالمقاربات الأطلسية (الأمريكية-الأوروبية) إزاء رزنامة "التهديدات" و"الفرص" المتضمنة في "الحالة الإيرانية" بكل أبعادها الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، وحتى القيمية، من خلال الاستباق بطرح الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

- يتحدد هامش تحرك السلوك الأوروبي إزاء "الحالة الإيرانية"، وفق هامش متاحات الاستقلالية الأوروبية من إكراهات التبعية للرزنامة الاستراتيجية الأمريكية، وكذا تفاعلات التوازنات داخل النسق الدولي(بروز الصين وروسيا).
- إن هامش "التضحيات" الأوروبية بمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في "الحالة الإيرانية" استجابة لإكراهات العلاقات الأطلسية، سيتقلص مع تراجع الرصيد الاستراتيجي والسياسي الأمريكي وتنامي رصيد الثقة السياسية والاستراتيجية التي تفرزها إيران إزاء المجتمع الدولي.

وبناء على هذه المنطلقات الموضوعاتية، الإشكالية والفرضية، ستتناول الدراسة المحاور التالية:

- المحور الأول: المسار التفاوضي الأمريكي-الأوروبي في إدارة الملف النووي الإيراني.
- المحور الثاني: الاتفاق النووي الإيراني (فيينا 2015): منطلقات توازنية بين "التهديدات" و"المصالح".
- المحور الثالث: سيناريوهات مستقبلية.

2. المسار التفاوضي الأمريكي-الأوروبي لإدارة الملف النووي الإيراني :

كان لتحول النظام السياسي في إيران مطلع 1979 (من نظام الشاه الليبرالي إلى نظام الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام آية الله الخميني)، الأثر الكبير في المقاربة الاستراتيجية الأمريكية للرصيد النووي

الإيراني، الذي تحول من المقاربة الشراكية (في عهد نظام الشاه 1955)[*] إلى المقاربة الصراعية لمواجهة "التهديد " النووي الإيراني، في ظل ديناميكية قيمية صدامية جديدة بين "الأجندة" الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتوجهات "إيران الثورة الإسلامية"(Reza Djalili, 2005, p 25).

وقد ظل منطلق المقاربة الأمريكية لإدراك "الحالة الإيرانية" منذ عهد "الثورة الإسلامية الإيرانية" قيد التراكم في اتجاه التحول في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، ليرتكز على أربع (4) تقديرات أساسية لمصدر "التهديد الإيراني" منذ قطيعة "أزمة الرهائن" لعام 1979، والتي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاتهامات والتهديدات التالية:

-تدعيم "التنظيمات الإرهابية"(منظمو حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية). - "إنتهاكات حقوق الإنسان".- المعارضة الإيرانية لـ"مفاوضات السلام" في الشرق الأوسط وتهديد إسرائيل. -السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وفي المقابل، ظلت المقاربة الأوروبية منذ التحول السياسي الإيراني لنهاية الثمانينيات (1979)، معتمدة على آلية "الحوار النقدي- Dialogue Critique"– للتفاوض حول ملفات "حقوق الإنسان" و"الانفتاح الديمقراطي" مع مراعاة وإدارة هامش المصالح الاقتصادية للشركاء الأوروبيين في سوق الاستثمارات الإيرانية.

1.2 مراحل إدارة الملف النووي الإيراني

يمكن رسم توجهات السياستين الأمريكية والأوروبية في إدارة ملف "التهديد النووي" الإيراني منذ ظهوره، بين آليتي "المواجهة" و"الاحتواء" عبر "الحوار النقدي"، وفق المراحل الأساسية التالية:

1.1.2 المرحلة الأولى (2002-2005): بين "الضغط الاستراتيجي" الأمريكي و"الحوار النقدي" الأوروبي

كان لبروز رهانات الملف النووي الإيراني منذ 2002 [*]، الأثر الكبير في التشويش على المصالح الأوروبية في السوق الاقتصادية والتجارية الإيرانية (النفطية والتجارية بالدرجة الأولى)، وقد اعتمدت الدول

* كانت إشارة انطلاق البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم عام 1957 توقيع أول "اتفاق تعاون نووي في مصلحة السلم" بين البلدين،بمناسبة تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) في نفس السنة،لتنخرط إيران في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية(T.N.P) عام 1970،وهي سنة انطلاق التعاون النووي الإيراني-الفرنسي.

المحورية في **الاتحاد الأوروبي** (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) على الاستراتيجية الدبلوماسية الناعمة القائمة على مبدأ "الحوار النقدي" و"المشروطية السياسية للمساعدات الأوروبية" لإيران، كآلية لترقية "العملية الديمقراطية" و"وضعية حقوق الإنسان" في هذا البلد، مقابل تحفيزات أوروبية اقتصادية، سياسية (دعم المسار التفاوضي الإيراني للانضمام لمنظمة التجارة العالمية/OMC)، وعلمية (تقديم إعانات تقنية للمراكز النووية ذات الاستخدام المدني والعلمي).

وانطلقت **استراتيجية الأمن للاتحاد الأوروبي** (المعتمدة رسميا في ديسمبر 2004) في مواجهة تهديدات "انتشار أسلحة الدمار الشامل" على ثلاث ركائز(آليات) أساسية: الوقاية، الإطار متعدد الأطراف والتعاون الدولي، حيث تكون "حزمة التطمينات السياسية والاقتصادية"، قاعدة تشكيل أرضية الثقة الأمنية والاستراتيجية، ومن ثم تحييد المحفزات السياسية والاستراتيجية لـ"التهديد الأمني" الذي يفرزه التوجه النووي الإيراني(Schmid, 2005, P 13).

وفي المقابل، ظلت **الاستراتيجية الأمريكية** إزاء إيران تتحرك وفق الآليات الرئيسية التالية :

- اعتماد استراتيجيتي "الاحتواء/Containment" و"تغيير النظام"- Régime Change- اللتين تبنتهما إدارة "جيمي كارتر" وبعده "رونالد ريغان" منذ "أزمة الرهائن" (نوفمبر1979)، والإعلان الرسمي من الإدارة الأمريكية عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران (07 أفريل 1980).
- حصار إيران اقتصاديا، طبقا لما عرف بـ"قانون داماتو / ILSA " 1996 [(*)]،

---

* تم الإعلان لأول مرة عن "البرنامج النووي الإيراني" بأبعاده السرية العسكرية ،على لسان الناطق الرسمي للمجلس الوطني للمقاومة في إيران (مجموعة من المنشقين الإيرانيين في الخارج)، علي جافرزاده يوم 12 سبتمبر 2002،حيث كشف عن وجود مركزين نوويين سريين في إيران:-مركز ناتاز لتخصيب اليورانيوم.- مركز آراك لمعالجة الماء الثقيل. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في زيارتها لمركز "ناتنز" (فيفري 2003)، توجهات التخصيب في هذا المركز، فكان الرد من الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997-2005) بعد ذلك، بالتأكيد على "الأهداف المدنية" لهذا المركز النووي.

* قانون داماتو" / (Iran and Libya Sanctions Act (ILSA الذي أقره الكونغرس الأمريكي باقتراح من السيناتور الجمهوري المتطرف "ألفونسي داماتو"وصادق عليه الرئيس الأسبق بيل كلينتون في 04 أوت 1996 ،ينص على شن عقوبات اقتصادية على إيران وليبيا (قطاع الطاقة بالأساس) ،كما يشمل كل الشركات الدولية والعالمية المتعاملة معهما، بحجة "تجفيف مصادر دعم الإرهاب".

- الاستمرار في ديناميكية الضغط على طهران، بإدراج إيران ضمن ثلاثي "محور الشر" رفقة كل من العراق وكوريا الشمالية(خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكي جورج.و.بوش في 29 جانفي 2002).

ويلاحظ في هذه المرحلة من التفاعل مع الملف النووي الإيراني، أن الدور الأوروبي "المتعاون" عبر آلية "الحوار النقدي" مع إيران، قابله استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في المنطق الاستراتيجي للمواجهة والتصعيد مع طهران، وذلك رغم وجود خطوط تماس التقاء وتعاون غير مباشر بين الطرفين الأمريكي والإيراني في الملفين الأفغاني والإيراني، منذ 2001 وما بعد 2003* (Nicoullaud, 2008, P 494) .

ومع ذلك، يلاحظ دخول المقاربتين الأوروبية والأمريكية ،خلال هذه المرحلة، في منطق التكامل الاستراتيجي، بين آليتي التعاون (الأوروبية) والتصعيد (الأمريكية)، لتحييد "التهديد النووي الإيراني"، وذلك رغم ما توحيه المقاربتان الأطلسيتان من تعارض.

2.1.2 المرحلة الثانية (2006–2009): انكماش الدور الأوروبي "الوسيط" في اتجاه التصعيد

ويمكن تصنيف تطورات هذه المرحلة التفاوضية الجديدة، بالمحددات التالية:

- بروز توجهات نسقية سياسية جديدة في إيران، مع انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد (2005–2013)، وعودة السياسة الخارجية الإيرانية إلى انتهاج خطاب "الحق الشرعي" لتطوير برنامجها النووي، بما فيه دخول "عتبة التخصيب". (**أحمدي نجاد، 2008**).
- انكماش المبادرة الدبلوماسية الأوروبية، بعد الشعور بفشل مقاربتها التفاوضية، لحساب دور أمريكي جديد، وحصول توافق أوروبي–أمريكي، على ضرورة إحالة الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن الدولي، في فيفري 2006،والذي تجسد في مشروع قرار أوروبي على مستوى مجلس الأمن الدولي

*جاءت المبادرة التفاوضية الأوروبية الاستباقية مع إيران، للحيلولة دون تكرار تبعات الاستراتيجية الانفرادية الهيمنية لتجربة الحرب الأمريكية على العراق(2003)، حيث تمكن الثلاثي الأوروبي (ألمانيا، بريطانيا وفرنسا) من تتويج مبادرته التفاوضية بانتزاع أول اتفاق مع إيران (2003/10/21)، ليتبعه اتفاق ثاني بين "مجموعة الاتحاد الأوروبي– 3+1" وإيران (07 نوفمبر 2004)، تلتزم بموجبه طهران تعليق نشاطات إنتاج اليورانيوم المخصب، وفتح المجال أمام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنشآتها النووية، في انتظار التوصل إلى اتفاق نهائي.

(03 ماي 2006)، يتضمن دعوة صارمة لإيران بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، مع التهديد بتصعيد العقوبات الاقتصادية ضدها، وإمكانية اللجوء إلى الحل العسكري (le Monde, 1953).

- تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن المقاربة الأحادية (استدراك المخلفات الاستراتيجية لحالة الحرب على العراق)، وانخراطها في المقاربة "متعددة الأطراف"، في إدارة الملفات الدولية، ومنها الملف النووي الإيراني، مما مهد لتقليص مسافة التباعد بين المقاربتين الأوروبية والأمريكية .
- دخول قوى دولية جديدة(روسيا–الصين) على خط الآلية التفاوضية في الملف النووي الإيراني منذ جوان 2006، لتتشكل بذلك "مجموعة 5+1" .
- بروز مؤشرات تعاون سياسي أمريكي–إيراني ضمن ديناميكية الإصلاحات الديمقراطية المتضمنة في أجندة "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي انطلق في 2004(Cole, 2003,PP 543-566).
- بروز توجهات نسقية سياسية جديدة في أوروبا، مع صعود نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية(2007–2012)، وانتهاجه مواقف أكثر صرامة إزاء البرنامج النووي الإيراني.

3.1.2 المرحلة الثالثة (2009–2015): توافق أطلسي على احتواء "التهديد النووي" الإيراني

برزت خلال هذه المرحلة تنامي القناعة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بأهمية الدور الإيراني في منطقة الخليج، مما أثر على استمرار إدارة باراك أوباما خلال العهدة الأولى (2008–2012) للملف النووي الإيراني بآلية انفتاح سياسي عبر قنوات حوار غير رسمية وتضييق استراتيجي ردعي لأية طموحات عسكرية نووية إيرانية(*).

وكان لتولي الدبلوماسي حسان روحاني (المكلف بمفاوضات الملف النووي خلال فترة 2003–2005) الرئاسة الإيرانية، دور كبير في وضع الملف النووي الإيراني داخل "الرواق الدبلوماسي"، معلنا في 2013/06/14 استعداد بلاده لـ"مفاوضات جادة". وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري هذا التوجه الدبلوماسي، معلنا (2013/10/13) أن " نافذة دبلوماسية بصدد الانفتاح أكثر فأكثر"، وهو

*تم بتاريخ 2010/06/09 تم التصويت في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، على حزمة رابعة من العقوبات بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي قرر بدوره في 2012/01/24 فرض حصار على النفط الإيراني.

ما توج بتوقيع اتفاق جنيف (2013/11/24) كإطار تمهيدي، للاتفاق النهائي الذي وقعته مجموعة P5+1(الولايات المتحدة الأمريكية-روسيا-الصين-بريطانيا-فرنسا)+ألمانيا[**] مع إيران في فيينا يوم 2015/07/14، وفيما يلي بنود نصه النهائي:

2.2 الاتفاق النووي الإيراني بفيينا (فيينا 2015/07/14) [*]

يشكل الاتفاق الدولي بخصوص النووي الإيراني الموقع في 2015/07/14 بفيينا [**] ، منعرجا تحليليا بارزا في مسار تفاعل المجتمع الدولي، والمجموعة الأطلسية أساسا، مع الملف النووي الإيراني، حيث وقعت مجموعة (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا /فرنسا، بريطانيا)+ ألمانيا والممثلية العليا للاتحاد الأوروبي مع إيران على وثيقة تفاهم لمخطط عمل/ JCPOA Joint Comprehensive Plan Of Action، التي صادق عليها مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بالإجماع في 20 جويلية 2015 (القرار 2015/2231)، ليدخل القرار حيز التنفيذ بعد 90 يوما (18 أكتوبر 2015)، قبل أن يتسلم مجلس الأمن رسميا تقرير "الخبرة" من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) في 16جانفي 2016، يعلن فيه التزام إيران ببنود الاتفاق المتعلقة بزيارات التفتيش للمواقع النووية الإيرانية.

3.الاتفاق النووي الإيراني : منطلقات توازنية بين "التهديدات" و"المصالح"

طرح الاتفاق النووي الإيراني، ديناميكية تفاعل جديدة بين المقاربتين الأمريكية والأوروبية لـ"الحالة الإيرانية" بكل ما تحمله من فرص "المصالح" و مخاطر "التهديد" للمنظومة الأطلسية.

ويمكن تحديد معالم هذا التفاعل بين التوافق والاختلاف في العناصر التحليلية التالية:

** يطلق على هذه المجموعة أيضا مجموعة E3+3 (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين)+ (دول الاتحاد الأوروبي: بريطانيا-فرنسا-ألمانيا).

* أنظر قرار مجلس الأمن رقم 2015/2231 الصادر في 2015/07/20بخصوص الاتفاق النووي الموقع مع إيران(فيينا 2015/07/14). http://www.un.org/en/sc/2231/

** أنظر: Joint Comprehensive Plan of Action," Vienna, 14 July 2015, at: http://bit.ly/1HwR4W9

- أنظر كذلك: قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جويلية 2015 .

– برز توافق أوروبي–أمريكي(قبل رحيل باراك أوباما عن البيت الأبيض الأمريكي في جانفي 2017)، على اعتبار اتفاق فيينا(2015/07/14) بمثابة مكسب استراتيجي لتقييد الطموحات النووية لإيران ولو على المدى المنظور، ومن ثم إدخال إيران في رواق "التعاون والحوار" بدل "القطيعة والتصعيد". وقد ظل الاتحاد الأوروبي متمسكا بالاتفاق النووي(***)، رغم تحول الموقف الأمريكي في عهد الرئيس دونالد ترامب (قرار الانسحاب من اتفاق فيينا يوم 2018/05/08) (*)، لتتجدد منطلقات روح التوافق الأوروبي–الأمريكي من جديد في آفاق رئاسة جو بايدن للإدارة الأمريكية منذ جانفي 2021، ولكن تحت طائلة سيناريوهات مستقبلية مفتوحة على كل الاحتمالات بين الانفراج والتصعيد واستمرار الوضع القائم. وقد كشف موقف إدارة دونالد ترامب الأمريكية المتحفظ من الاتفاق النووي الإيراني، مدى صعوبة تجاوز العقبة الاستراتيجية والسيكولوجية التي تفصل بين النسقين الأمريكي والإيراني، خلافا لما تنفرد به أوروبا من استعدادات لتجاوز هذه العقبة مع إيران(**).

– يشكل الملف النووي الإيراني رهان اختبار للتضامن الأوروبي–الأمريكي (ما بين الأطلسي)، لمواجهة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يجعل سيناريو "الشرخ الاستراتيجي" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إزاء الطموح النووي الإيراني، أمرا مستبعدا، بسبب استمرار الحاجة الأوروبية للمرافقة الاستراتيجية الأمريكية، في حالات التصعيد مع مصادر التهديد، لاسيما النووية منها. (Lindstrom,2003).

*** جاء في البيان الصحفي رقم (17/590) الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2017/10/16 أن الاتفاق النووي الموقع في فيينا (2015/07/14) يعتبر "ركيزة أساسية لهندسة عدم الانتشار النووي على مستوى العالم وعاملا جوهريا لإحلال الأمن في المنطقة". أنظر نص البيان الرسمي على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2017/10/16/iran-nuclear-deal-eu-jcpoa/pdf

* برر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من اتفاق فيينا بصفة رسمية يوم (2018/05/08)، باعتباره "ناقصا" بل و"أسوأ اتفاق في التاريخ الأمريكي" و"محرضا لدوامة سباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط"، متهما طهران بمواصلة برنامج الصواريخ الباليستية، دعم "حزب الله" اللبناني وحركة "حماس" الفلسطينية –المصنفتين ضمن التنظيمات الإرهابية في التشريعات الأمريكية. كما أعاب دونالد ترامب على الاتفاق النووي عدم تقييد الطموحات النووية الإيرانية بعد آفاق 2025.

** حسب سبر للآراء أجري في الولايات المتحدة الأمريكية، ونشرت نتائجه في جويلية 2015(مباشرة بعد التوقيع على الاتفاق)، فإن تطبيع العلاقات الأمريكية–الإيرانية، الذي كان متوقعا على خلفية ديناميكية اتفاق فيينا، لا تزال، بالعكس، آفاقه بعيدة. فمن بين 79% من الأمريكيين الذين اطلعوا على الاتفاق النووي، أبدى 38% موافقتهم، فيما عارضه 48% (14% بدون رأي). ويبقى الجمهوريون أكثر معارضة لهذا الاتفاق، مقارنة بالديمقراطيين، الذين يعارض 25 % منهم، الاتفاق.

– تعارض أوروبا استراتيجية التدخل في الشؤون الداخلية لإيران – Regime Change Strategy – التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، بين فترة وأخرى، لما قد تسببه من فاتورة مكلفة على "الجوار الأوروبي"، –تدفق الهجرة والتهديدات الأمنية–، خلافا للمجال الحيوي الأمريكي، الذي يبدو بعيدا نسبيا(إلا ما تعلق بمصالحها في الشرق الأوسط والخليج)(Geranmayeh, 2015).

– إن إيجاد صيغة تفاوضية أمريكية–إيرانية بخصوص الملف النووي، لن يكون كافيا بمنظور الأجندة الاستراتيجية الأمريكية، ما لم يحيد "التهديد الإيراني" لـ"إسرائيل"، ويعتبر هذا المحدد حاسما في أي انفراج أمريكي–إيراني محتمل. (*)

ساهمت استراتيجية التوازن الأمريكية بين السعودية وإيران، وتوظيف "التهديد الإيراني" في استيعاب المنظور الاستراتيجي الأمني لدول الخليج، ضمن الأجندة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وقد جاءت صفقة التسلح الأمريكية مع العربية السعودية(20 /05/ 2017) (**)، كتتويج لمنظور الدور في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يمكن اعتبار استراتيجية ترامب التصعيدية مكملة لاستراتيجية الاحتواء التي اعتمدها باراك أوباما إزاء الحالة الإيرانية (وصفي محمد، 2016، ص ص 136-153).

تبدو الاستراتيجية الغربية(الأمريكية–الأوروبية)، في مأزق المفاضلة بين الخيارات التكتيكية والتبعات الاستراتيجية للتعاون مع إيران، إذ أن الاستفادة من الدور الإيراني في الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، لم تمر دون خلق حالة اختلال في التوازن الإقليمي لصالح إيران، والتنظيمات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط والجوار الآسيوي لإيران (العراق، لبنان، اليمن، أفغانستان، باكستان ومنطقة الشرق الأوسط ككل) (***).

---

* جاء اعتراف كاتبة الدولة الأمريكية كوندوليزا رايس بهذه المشروطية، عندما أجابت عن سؤال لسيناتور جمهوري في جلسة استماع مجلس الشيوخ الأمريكي(18 جانفي 2005)، بخصوص التوصل إلى اتفاق تفاوضي محتمل بشأن الملف النووي الإيراني، بقولها: "... ليس مع بلد يريد تدمير إسرائيل"، مما يعني أن تخلي إيران عن طموحاتها النووية لن يكون كافيا –من المنظور الأمريكي– ما لم تتهيأ ظروف "التهدئة والتطبيع" بين إيران و"إسرائيل"، أو استمرار ميزان استراتيجي غير متوازن لصالح "إسرائيل".

** وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في زيارة له إلى الرياض (20 ماي 2017)، صفقة تسليح مع العربية السعودية بقيمة 350 مليار دولار، وهي الصفقة التاريخية التي اعتبرتها الرياض "نقطة تحول في العلاقات السعودية–الأمريكية".

*** عبر الخبير الاستراتيجي الأمريكي أنطوني كوردسمان عن السياسة الأمريكية إزاء هذه المعادلة الصعبة بوصفها "استراتيجية توازنية فاشلة "، إلا ما تعلق بنجاح الاستراتيجية الأمريكية في تحييد جبهة تهديد عراقية محتملة على "إسرائيل"، أو خلق حالة من الفوضى المدمرة للنسق الإقليمي العربي، وهذا ما يدخل ضمن منطق "العبء الاستراتيجي" الإسرائيلي، الذي سبقت الإشارة إلية في ملف القضية الفلسطينية.

– تسعى أوروبا للخروج من الدائرة الاستراتيجية المغلقة، للخيار الحتمي بين دعم ضربة عسكرية أمريكية لإيران أو معارضتها، حيث يشكل كلا السيناريوهين عامل تهديد للعمق الاستراتيجي الأوروبي، وذلك بعد أن ظل الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي يطرح حتمية الخيار بين قنبلة إيران(بفتح القاف، ما يعني توجيه ضربة عسكرية لإيران) أو قنبلة(بضم القاف) إيران النووية.

– طرحت الاستراتيجية الأمريكية، – في ظل توجهات إدارة ترامب العدائية– التراجع عن مقاربة الاحتواء الناعم التي اعتمدها باراك أوباما مع إيران، وطرح إمكانية تشكيل نسق تحالف لثلاث قوى شرق–أوسطية (إسرائيل" ، مصر والسعودية) في مواجهة القوة الرابعة في المنطقة (إيران)، وهو سيناريو مطروح أمريكيا، لتحقيق أهداف مزدوجة: توازنية للحد من تنامي الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة، ووظيفي للضغط على الخيارات الفلسطينية، في اتجاه قبول ترتيبات "صفقة القرن"(Wolff, 2018) ، ويشكل هذا المعطى الاستراتيجي من مدعمات سيناريو التصعيد أو الاحتفاظ على الوضع القائم في إدارة اللف النووي الإيراني.

– يعتبر الاتفاق النووي الإيراني، من المنظور الأوروبي، وكذا منظور إدارة أوباما الأمريكية سابقا وحتى إدارة جو بايدن الحالية، بمثابة رافعة استراتيجية لـ"الحالة الإيرانية"، نحو الاحتواء عبر الآلية الاقتصادية، التي ينتظر منها أن تحدث اختراقا في النسق الداخلي الإيراني، نحو توجهات ليبرالية أكثر انفتاحا، اقتصاديا، سياسيا وحتى ثقافيا(*).

– يواجه الجانب الأوروبي حالة خيار صعبة في تقاربها مع إيران دون المس بمصالحها مع دول الخليج (السعودية–الإمارات العربية...)، التي تنفرد الإدارة الأمريكية بالاقتراب منها لحمايتها من "التهديد الإيراني". وهنا قد تسجل الإدارة الأمريكية نقاطا متقدمة على نظيرتها الأوروبية، حيث ازداد نسق الارتباط الخليجي بأجندة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة "التهديد الإيراني" المحتمل.

---

* أنظر دراسة في هذا الشأن صادرة عن: ***(Harvard Kennedy School- Harvard University's Belfer Center for Science and International Affairs)*** **في أوت 2015 ، تحت عنوان :** ***(Iran and the Arab World after the Nuclear Deal: Rivalry and Engagement in a New Era,).***

ونشرها د. وليد عبد الحي، إلى أن" الدور الإيراني أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى بعد الاتفاق النووي مع الدول الكبرى"(صفحة VI)، مشيرة إلى أن "الاتفاق سيفتح المجال لتعزيز النزعة الاقتصادية والتطور في إيران مما يدفعها نحو مزيد من النزعة التصالحية، بينما يرى تيار آخر ان التطور الاقتصادي سيعزز النفوذ الإيراني في المنطقة وسيزيد من نزعة توسيع النفوذ لديها".

– لا يزال متغير التحولات النسقية الداخلية السياسية والاجتماعية لإيران، بطيئا وغير مرشح لتفككات نسقية كبرى، مما يصعب مهمة الاستراتيجية الأمريكية لتغيير النظام في إيران، (Regime Change Strategy)، وهو المعطى الذي تبدو فيه أوروبا أكثر استعدادا للتكيف معه، خلافا للولايات المتحدة الأمريكية التي تزال تراهن على استراتيجية التصعيد في مجال "حقوق الإنسان" والبرنامج الباليستي الإيراني والسياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

–كان لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق فيينا في عهد دونالد ترامب عام 2018، والمصحوب بسلسلة من إجراءات تشديد الحصار الاقتصادي (التجاري والمالي والنفطي)على إيران في إطار استراتيجية "الضغط الأقصى/ Pressuret Track strategy" (Kroenig, 2018)،أثر على الموقع التفاوضي لطهران، من جانب أنها وجدت نفسها في "حالة شرعية" لمواصلة برنامجها النووي الاستراتيجي، وهي التي تحظى بالدعم الروسي–الصيني و"التفهم" الأوروبي، كما ساهمت هذه المعادلة في التفاف الرأي العام الداخلي الإيراني بين المحافظين والإصلاحيين، رغم ثقل تفاقم الأزمة الاقتصادية/الاجتماعية الناجمة عن هذا الحصار.

– يشكل تصادم الرهانات جيو–استراتيجية الإيرانية–الأمريكية على بحر قزوين ومضيق هرمز، أحد المعيقات الاستراتيجية لانفراج العلاقات الأمريكية–الإيرانية، إذ تسعى إيران لإيجاد صيغة تقاسم لمياه بحر قزوين واحتياطاته النفطية المفترضة بين الدول المتشاطئة، لا سيما مع كل من آذربيجان وكازاخستان، وتركمانستان، فيما تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلى فك هذا الارتباط الاستراتيجي بين دول المنطقة، وكذا بناء شبكة من الأنابيب لنقل نفط وغاز المنطقة إلى أوروبا، دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية. وقد موّلت الولايات المتحدة إنشاء خط أنابيب جديد لنقل الطاقة دون المرور على الأراضي الروسية، انطلاقا من باكو (أذربيجان) مرورًا بتبليسي (جورجيا) ليصب في ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. وقد انطلق هذا الخط في العمل منذ عام 2006. (أبو الشعير، 2013).

– تتوزع الرهانات الأوروبية والأمريكية في تحقيق الانفراج مع الطرف الإيراني بين المكاسب الاقتصادية بالنسبة لأوروبا، والاستراتيجية بالنسبة للجانب الأمريكي، حيث تنفرد دول الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين بحصة الاستفادة من رفع الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على إيران. وتعتبر هذه الأرقام ،التي تراجعت بعد قرار دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق

فيينا النووي، مؤشرا واضحا على ما يمكن أن يكسبه الأوروبيون في حالة سيناريو قرار الرئيس الأمريكي جو بايدن بالعودة إلى اتفاق فيينا[*].

وتؤكد لجنة المالية في مجلس الشيوخ الفرنسي في تقرير لها صدر عام 2015، أن "العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، تضر بمصالح الدول الأوروبية، وفرنسا بالدرجة الأولى، أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية"، وهو ما يفسر استعداد الدول الأوروبية للدخول في ديناميكية الانفراج في العلاقات مع إيران، على ضوء اتفاق فيينا النووي(Cassehgar, 2016) .

وعلى صعيد قطاع المحروقات، تسعى أوروبا، من خلال الرهان على بديل الغاز الإيراني، لتخفيف تبعيتها للغاز الروسي، وكذا قطاع النقل، وصناعة السيارات.

ورغم انفراد الأوروبيين عن الأمريكيين بهامش استغلال فرص الديناميكية الجديدة التي تتيحها آفاق الشراكة الاقتصادية مع إيران، لا يزال الطرف الأوروبي متخوفا من استمرار تفعيل الإدارة الأمريكية لآلية تطبيق قانون العقوبات الأمريكي على إيران إلى خارج الإقليم الأمريكي « Extraterritoriality Of American Law » . ومن هذا المنطلق تخشى الشركات الأوروبية الراغبة في العودة إلى السوق الإيرانية، من إجراءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC/Office of Foreign Assets Control) التابع لكتابة الخزينة الأمريكية، والذي له سوابق في معاقبة الشركات الأوروبية غير الملتزمة بإجراءات العقوبات الأمريكية على إيران[**].

---

[*] يرى فرانسيس بيران Francis Perrin رئيس الاستراتيجيات والسياسات الطاقوية (SPE) بباريس، أن اتفاق فيينا النووي (2015/07/14)، خدم بالدرجة الأولى الشركات النفطية الأوروبية، "التي لها الأفضلية في كونها قد سبق لها الاشتغال في إيران في الماضي، لا سيما بالنسبة لشركات "توطالTotal " الفرنسية التي حافظت على مكتب تمثيلها في طهران طيلة فترة الحصار والعقوبات، وشركة "شيل – Shell" البريطانية الهولندية، وشركة "إيني– Eni " الإيطالية التي سبق لها هي الأخرى الاشتغال في إيران، وتسعى لترتيب عودتها "إلى السوق الإيرانية.

[**] سبق لهذه الهيئة الأمريكية أن أصدرت عام 2014 عقوبات في حق بنك "بي.أن.بي /باريبا" BNP الفرنسي الذي اضطر لدفع 8.83 مليار دولار كغرامة على تعامله مع متعاملين ماليين مقيمين في إيران. وقد خضع لنفس الإجراءات العقابية الأمريكية بنوك فرنسية أخرى ("سوسييتي جينيرال"، "القرض الفلاحي") وأوروبية ("القرض السويسري"، "البنك الألماني"). كما تبدي شركة "توتال" الفرنسية مخاوف كبيرة من العقوبات الأمريكية العابرة للحدود، حيث تسعى للتفاوض مع الدوائر القضائية الأمريكية للحصول على إجراء الإعفاء الأمريكي من أجل مواصلة نشاطاتها الاستثمارية في إيران، وتحديدا مشروع تطوير حقل فارس الجنوبي المعلن في جويلية 2017 والمقدرة قيمته بحوالي 05 ملايير دولار.

– شكل الدور التوازني لروسيا والصين، على مستوى المقاربة الاستراتيجية الغربية لمواجهة "التهديد الإيراني"، عاملا مهما ضيق من هامش تحرك استراتيجية الردع الأمريكية، خاصة وأن كلا من موسكو وبكين بحاجة لإدارة "الحالة الإيرانية" في رواق الحد من الغطرسة الاستراتيجية الدولية الأمريكية على مستوى النظام الدولي، وكذا الحيلولة دون استمرار اختراق الاستراتيجية الأمريكية للمجال الحيوي الشرق–أوسطي، بعد تدمير العراق وتحييد دوره الإقليمي، وكذا مجال "أوراسيا"، عبر السيطرة على ممرات مضيق هرمز و بحر قزوين.

– يعتبر الاستراتيجي الروسي ألكسندر دوغين Alexandre Douguine من المنظرين للاستراتيجية الأوراسية لروسيا، ومن المدافعين عن إيجاد نقاط شراكة مع إيران ضمن هذه الاستراتيجية الأوراسية، وفي نسق متعدد الأقطاب، باعتبارها –إيران– قوة إقليمية محورية في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا (Douguine, 2006).

4. سيناريوهات مستقبلية:

تطرح معالجة وتحليل آفاق إدارة الملف النووي الإيراني على ضوء اتفاق فيينا(2015)، مجموعة من الخيارات التفاوضية وسيناريوهات تتراوح بين الانفراج والتصعيد واستمرار الوضع القائم (بين التصعيد والتفاوض)، ويمكن تحديد هذه السيناريوهات على النحو التالي:

1.4 سيناريو العودة إلى اتفاق فيينا:

ويندرج ضمن هذا السيناريو مؤشرات استعداد الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جون بايدن لإمكانية التفاوض حول عودة انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في التزامات الاتفاق النووي (فيينا 2015)، ولو بشروط تفاوضية جديدة.

– **مؤيدات عودة الرئيس الأمريكي جو بايدن لمسار الاتفاق النووي:**

حرص الرئيس الأمريكي جو بايدن قبيل ومنذ توليه رئاسة البيت الأبيض(20جانفي 2021) على إعطاء إشارات استعداد إدارته للعودة إلى مسار اتفاقية فيينا (2015) التي انسحب منها سلفه دونالد ترامب، بغض النظر عن طبيعة التفاهمات أو التعديلات التي سيتم التفاهم عليها مع الطرف الإيراني، النووية منها أو العسكرية، السياسية والاقتصادية، وذلك انطلاقا من التقييم السلبي لحصيلة دونالد ترامب التفاوضية خلال فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق (2018–2020)،والتي سجلت معطيات جديدة لم تخدم المركز التفاوضي الأمريكي، على حد طرح أكدته صحيفة نيويورك تايمز

(Newyork Times) الأمريكية في عدد 2021/04/11،من خلال الحجج التالية المؤيدة لسيناريو عودة يايدن إلى الاتفاق:

- امتعاض الأطراف الدولية، وفي مقدمتها الصين، روسيا والجانب الأوروبي، من الخط الأحادي الانفرادي للسلوك الدبلوماسي الأمريكي، لا سيما ما تعلف بسياسة دونالد ترامب إزاء الملف النووي الإيراني.
- إن استراتيجية "الضغط الأقصى/ Pressure track " التي انتهجها دونالد ترامب في سياق تشديد الحصار الاقتصادي على إيران، لم تغير من السلوك الإيراني نحو الأفضل، بل بالعكس وسعت من هامش السلوك الإيراني نوويا،عسكريا وسياسيا،ما دام أن "الخروقات الإيرانية" تجد تبريراتها في الغطرسة الأمريكية العدوانية تجاه طهران.
- سمح الانسحاب الأمريكي من اتفاق فيينا،باستغلال إيران لفترة الفراغ التفاوضية منذ 2018 برفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى نسبة 20 % من النقاء،بعد أن كانت مازمة بموجب اتفاق فيينا بعدم تجاوز عتبة 3.67 %،فيما بلغت عتبة المخزون الإيراني لليورانيوم 03 أطنان بعد أن كانت إيران ملتزمة بعتبة 202.8 كيلوغرام من اليورانيوم بموجب اتفاق فيينا.
- تعطل نشاط المفتشين الدوليين في المراكز النووية الإيرانية، ما لم يتم إعادة إحياء الاتفاق و عودة التزام الإدارة الأمريكية ببنوده.
- أفرزت حزمة العقوبات الاقتصادية المشددة على إيران، توجه الاقتصاد الإيراني إلى السوق السوداء بشكل يضعف من مركز الإصلاحيين ويعزز من موقف المحافظين المراهنين على مسار المقاومة للسياسة العدائية الأمريكية.
- حذر وزير الخزانة الأمريكي الأسبق جاكوب جوزيف ليو/ Jacob Joseph Lew عام 2016 من أن الإفراط في استخدام العقوبات المالية والتضييق على المؤسسات المالية المتعاونة مع إيران قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ويدفع الشركاء الدوليين إلى البحث عن بديل للنظام المالي الأمريكي.
- كان لإعلان الصين مؤخرا عن إطلاق خطة استثمار 400 مليار دولار في البنية التحتية للنفط والغاز والنقل في إيران مقابل الاستفادة من النفط الإيراني، بمثابة مؤشر على عدم التزام كل من الصين وروسيا بهذه القيود الأمريكية إذا طال أمدها.

- ساهمت سياسة العقوبات الأمريكية المنتهجة في تأليب إيران بصفة أكثر عدوانية ضد جيرانها في المنطقة.
- –ي طرح سيناريو إعادة إحياء اتفاق فيينا النووي في إطار مسار تفاوضي سلمي ،إمكانية تشكل تحالف دولي/إقليمي للتفاوض عن تفاهمات سياسية ودبلوماسية عن الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط والخليج (برومبيرغ ، 2021).

ثقل الأزمة الاقتصادية /الاجتماعية في إيران جراء إجراءات الحصار الاقتصادي:

ويعتبر هذا المتغير من محفزات/الضغوط لعودة إيران إلى سكة المفاوضات، والاندماج في النظام الدولي، إذ تمر إيران بأزمة إقتصادية حادة، جراء ثقل الحصار الاقتصادي وسياسة "الضغط الأقصى" الذي مارسته إدارة دونالد ترامب منذ 2018 خاصة، وحسب أرقام صندوق النقد الدولي، فإن إيران سجلت انخفاضا في مستوى دخلها القومي الخام (PIB) بنسبة 7.6 بالمائة وحالة تضخم بنسبة 33.5 بالمائة. وقد تفاقم الوضع الاقتصادي لإيران خلال سنة عام 2020 بانخفاض النشاط الاقتصادي بنسبة 6 بالمائة، فيما قاربت حالة التضخم نسبة 26.4 بالمائة، إضافة إلى تدهور قيمة العملة الوطنية في اتجاه مستمر، مما زاد من تفاقم وضعية البطالة بكل آثارها الاجتماعية (Kroening, 2018).

ويشكل هذا المتغير عامل ضغط على القيادة الإيرانية للعودة إلى ديناميكية المفاوضات والشراكة الدولية، رغم حرص طهران على استغلال فترة الحصار/القطيعة الدبلوماسية للدخول في سباق ضد الزمن لتحقيق مكاسب نووية جديدة، وهو ما وقع فعلا، كما سبقت الإشارة إليه.

وفي ظل هذه المؤيدات، يطرح سيناريو العودة إلى اتفاق فيينا، إشكالية "المبادءة" بين الطرفين الأمريكي والإيراني، إذ في الوقت الذي تشترط فيه الإدارة الأمريكية بقيادة بايدن أن تبادر إيران أولا بالعودة إلى التزامات اتفاق فيينا النووي الذي تنصلت من بنوده طهران خلال العامين الأخيرين (2018–2019)،بعد إعلان ترامب انسحابه الرسمي من الاتفاق، يؤكد الجانب الإيراني من جهته أن الإدارة الأمريكية هي المطالبة أولا بالعودة إلى اتفاق هي من بادرت بالانسحاب منه من جانب واحد. كما تشترط طهران على واشنطن رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها كخطوة أولى، قبل أي مبادرة للعودة إلى اتفاق فيينا النووي.

ومع ذلك يبقى الاتجاه العام الإيراني منفتحا على سيناريو الانفراج في العلاقات الإيرانية–الأمريكية، لا سيما في ظل إكراهات الحصار الاقتصادي / المالي المفروض على إيران، والتي زادتها جائحة

(كوفيد/19) تعقيدا. ويعبر المرشد الأعلى علي خامنائي عن هذا الاتجاه بقوله "أن على الحرس الثوري أن يتفادى أي صدام مع القوات الأمريكية، وأن الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران قد يفيد خصوم إيران في الولايات المتحدة" (Al salhy, 2020)، بما فيهم إسرائيل.

2.4 سيناريو العودة إلى اتفاق فيينا بتفاهمات سياسية وإقليمية جديدة:

ويبدو هذا السيناريو مرجحا لما يحمل من إطار تفاوضي جديد يجمع بين الملف النووي والتفاهمات الجديدة التي تخص الإطار العسكري(ملف الصواريخ الباليستية الإيرانية)والسياسية الإقليمية (ملف حقوق الإنسان في الساحة الداخلية الإيرانية، وقضايا التسوية الإقليمية المتعلقة بدعم طهران لحزب الله اللبناني ونظام بشار الأسد في سوريا وحركة حماس الفلسطينية، وكذا الدور الإيراني في العراق واليمن ومنطقة الخليج).

وتراهن الإدارة الأمريكية تحت قيادة جو بايدن على استغلال الملف النووي الإيراني لتمرير حزمة من التفاهمات العسكرية، السياسية والإقليمية، علما أن الرهان على تضييقات في ملف نووي لا يمكن التحكم في مراقبته، يعد رهانا خاسرا وغير مضمون في غياب تفاهمات سياسية جادة بإمكانها تغيير اتجاه التصعيد والتوتر في العلاقات الأمريكية –الإيرانية، إلى مربع الانفراج والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والخليج.

ويندرج هذا السيناريو (العودة إلى اتفاق فيينا بتفاهمات جديدة)،ضمن مفاوضات على جولتين، بحيث تشمل الجولة الأولى الملف النووي الإيراني بكل معطياته الكلاسيكية والجديدة، فيما تمهد مساحات التقدم في هذا الملف لجولة تفاوضية ثانية تشمل ملفات الصواريخ الباليستية الإيرانية والنشاطات الإقليمية لإيران في المنطقة.

ويبقى هذا السيناريو الأكثر تعقيدا من حيث تفاصيله وتداخل ملفاته، ولكنه الأرجح لتحقيق انفراج حقيقي في العلاقات الإيرانية مع المجموعة الدولية والإقليمية. ويتوقف رجحان هذا السيناريو على الطرف الإيراني بالأساس، باعتبار أن طهران ترفض من حيث المبدأ الجمع بين الملف النووي والقضايا الإقليمية الأخرى.

3.4 سيناريو توسيع الاتفاق إلى أطراف جديدة:

ويندرج هذا الاتجاه ضمن حرص الطرف الأمريكي على توسيع مخرجات الاتفاق النووي إلى أطراف جديدة، تشمل العربية السعودية، الإمارات العربية وإسرائيل، وحتى أطراف جديدة مثل مصر وتركيا. ويستجيب هذا السيناريو لضغوط دول الخليج وحتى إسرائيل.

ويبقى هذا السيناريو مرفوضا بصفة قطعية من الجانب الإيراني، الذي يفضل التفاهمات الإقليمية المباشرة مع دول الخليج، دون أية رعاية دولية. ويبقى هذا السيناريو أقل احتمالية للتجسيد في الخطوات التفاوضية

الأولى، سواء في إطار مجموعة (4+1)- الصين/روسيا/بريطانيا/فرنسا+ألمانيا-،أو في الإطار الثنائي بين واشنطن وطهران.

وبالإضافة إلى السيناريوهات الإجرائية الثلاثة المذكورة، والتي تندرج ضمن **"اتجاه الانفراج"** في "الملف الإيراني"، يمكن إضافة سيناريوهين إثنين مجال "الاتجاه" العام، وهما:

4.4 أ/سيناريو التصعيد و- ب/سيناريو الحفاظ على الوضع القائم /Statut quo (لا تصعيد ولا انفراج).

ويتوقف توازن هذين الاتجاهين،على أربعة متغيرات رئيسية،وهي:

أ- متغير الساحة الداخلية الإيرانية

والتوازنات بين المحافظين والإصلاحيين والبراغماتيين على ضوء الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة في جوان 2021 الجاري، والتي يبقى فيها التيار المحافظ برصيد متقدم بعد أن استفاد من فترة الأزمة في العلاقات الإيرانية مع إدارة دونالد ترامب خلال عامي ما بعد الانسحاب الأمريكي من اتفاق فيينا (2018-2020)،وما ميزها من آثار العقوبات الاقتصادية المشددة المفروضة على إيران. ويمكن تقسيم الاتجاهات الإيرانية في التعاطي مع ملف أزمة العلاقات الأمريكية إلى اتجاهين رئيسيين : -اتجاه معسكر "التنمية" واتجاه معسكر" المقاومة". ويراهن معسكر "التنمية" على "ضرورة استعادة حصة إيران من سوق النفط (...) والتجارة الطبيعية مع العالم كأولوية قصوى"، على حد تعبير المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده الذي يرى أن العودة إلى إنتاج النفط والغاز بصفة طبيعية هو أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في إيران (برومبيرغ، 2021). وفي المقابل يذهب معسكر "المقاومة"، رغم تسليمه بأهمية تضخيم منافع إيرادات النفط والغاز، كعنصر استقرار للاقتصاد الإيراني، إلى التحذير في الوقت نفسه، من أن يؤدي الاتفاق النووي إلى الانزلاق في "منحدر" الاختراق الغربي للنسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي الإيراني، و"الأخطر" من ذلك – حسب هذا الاتجاه- هو أن تمهد الاتفاقية النووية إلى تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وحتى "إسرائيل"(برومبيرغ، 2021). وسيكون المرشد الأعلى الإيراني علي خامينائي أمام مهمة صعبة للترجيح بين الاتجاهين أو التوفيق بينهما.

ب- متغير التوجهات الإسرائيلية :

تعتبر "إسرائيل" استراتيجيا، المستفيد الأول من تأزم العلاقات الإيرانية مع المحيط الدولي والإقليمي، مما يجعل الطرف الإسرائيلي متحينا للاستثمار في سيناريوهي التصعيد والحفاظ على الوضع القائم المفتوح

على كل الاحتمالات التصعيدية، لا سيما في ظل واقع تفكك البنية الإقليمية العربية وتوظيف الطرفين الأمريكي والإسرائيلي لورقة "التهيد الإيراني" في انتهاج آلية ابتزاز استراتيجية ومالية إزاء دول منطقة الخليج (داسا كاي،2016)، ومن هذا المنطلق، تبقى أمام الجانب الإسرائيلي خيارات متفاوتة للانخراط في هذا الاتجاه لتحقيق أهدافه :

– خيار العمل على استثمار حالة المراوحة في الوضع القائم(statut/ quo) لانتهاج استراتيجية استنزاف للقدرات النووية الإيرانية، من خلال خوض هجمات سيبرانية /الكترونية ،كما وقع في مفاعل "ناتنز Natanz " خلال منتصف عام 2000 وهجوم 11أفريل 2021،وكذا اختراق النظام الالكتروني النووي الإيراني كما وقع عام 2010 على يد المخابرات المركزية الأمريكية(CIA). ويؤكد الخبير الفلسطيني في الدراسات المستقبلية والاستشرافية ا/د وليد عبد الحي سيناريوهات هذا التوجه في دراسة خاصة بالخيارات الإسرائيلية المطروحة لإدارة الملف النووي الإيراني (وليد، 2021).

ويندرج ضمن هذه الاستراتيجية الاستنزافية كذلك : –حملة اغتيال العلماء الإيرانيين بصفة متقطعة ومتباعدة لخلط أوراق المتابعات القضائية، ومساندة المعارضة الإيرانية،–سرقة الأرشيف النووي الإيراني.

– خيار توظيف قوى إقليمية ودولية في حروب بالنيابة مع إيران، كما جرى ويجري في العراق، ليبيا، سوريا واليمن.

– خيار المواجهة الإسرائيلية المباشرة مع إيران: وهو سيناريو يتم توظيفه تفاوضيا ولكن تنفيذه يبقى محفوفا بمخاطر كبرى على الجانب الإسرائيلي ودول منطقة الشرق الأوسط والخليج ككل.

وتسعى "إسرائيل" ضمن هذه الخيارات الاستنزافية إلى الحيلولة دون عودة إدارة بايدن الأمريكية لاتفاق فيينا النووي، والإبقاء على حالة الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على إيران، ضمن سيناريو الاستمرار في وضع قائم متأزم دون خوض معركة استراتيجية مباشرة مع الطرف الإيراني.

ج– متغير مساحة تحرك إدارة بايدن الأمريكية في سياق ضغط الإرث التصعيدي لإدارة دونالد ترامب:

ويشكل هذا المتغير عامل ضغط على إدارة جو بايدن، المطالبة بتجاوز الإرث الأزموي التصعيدي الذي ورثه عن سلفه دونالد ترامب في تعامله مع "الحالة الإيرانية"، وهو ما سيترجم مستقبلا في المعارك النيابية الأمريكية بين مجلسي الكونغرس والشيوخ.

د– متغير تفاعل دول الخليج مع حالة "التهديد الإيراني":

ويعتبر هذا المتغير الإقليمي عنصر ضغط نسبي على الإدارة الأمريكية الجديدة التي تحرص على مراعاة مخاوف دول الخليج (العربية السعودية/الإمارات العربية /البحرين)تحديدا من هاجس "التهديد الإيراني"، وهو ما ستسعى إدارة بايدن لتوظيفه في أي مسار تفاوضي محتمل مع الجانب الإيراني.

ويمكن أن نخلص من خلال هذا العرض التحليلي، أن الدور التوازني للسياسة الأوروبية إزاء الملف النووي الإيراني تبقى مهمة حساسة، بين الحرص على عدم التفريط في مكاسب الانفراج مع إيران، سياسيا واقتصاديا، وعدم إحداث شرخ استراتيجي مع الشريك الأمريكي، مما سيطرح موازنة "المكاسب–الخسائر" التي ستكون فيها الضغوط الأمريكية بمثابة عامل ترجيح للقرار الأوروبي. ويبقى المخرج الأوروبي من هذا المأزق القراري، في السعي لإقناع إيران بقبول إدخال تعديلات على "اتفاق فيينا"، وهي مهمة تبدو مستعصية في ظل تمسك إيران بموقفها الرافض للضغوط الأمريكية، ومن ثم عدم التراجع عن "روح" اتفاق فيينا.

وتطرح هذه المعادلة الصعبة على أوروبا، ضرورة إيجاد صيغ غير صفرية في المفاضلة بين "الانفراج الإيراني" و"التوتر الأطلسي"، لأن الاضطرار الأوروبي للدخول في منطق المساومات الأمريكية، سيجعل من الأوروبيين الخاسر الأكبر، بفقدانهم للمتاحات الاستراتيجية الإيرانية وتكريس نسق التبعية الأطلسية للأجندة الأمريكية.

5.خاتمة:

ويمكن أن تخلص الدراسة من خلال هذا العرض التحليلي، إلى أن الدور التوازني للسياسة الأوروبية إزاء الملف النووي الإيراني يبقى مهمة حساسة، بين الحرص على عدم التفريط في مكاسب الانفراج مع إيران، سياسيا واقتصاديا، وعدم إحداث شرخ استراتيجي مع الشريك الأمريكي، مما سيطرح موازنة "المكاسب–الخسائر" التي ستكون فيها الضغوط الأمريكية بمثابة عامل ترجيح للقرار الأوروبي. ويبقى المخرج الأوروبي من هذا المأزق القراري، في السعي لإقناع إيران بقبول إدخال تعديلات على "اتفاق فيينا 2015"، وهي مهمة تبدو مستعصية في ظل تمسك إيران بموقفها الرافض للضغوط الأمريكية، ومن ثم عدم التراجع عن "روح" اتفاق فيينا.

وتطرح هذه المعادلة الصعبة على أوروبا، ضرورة إيجاد صيغ غير صفرية في المفاضلة بين "الانفراج الإيراني" و"التوتر الأطلسي"، لأن الاضطرار الأوروبي للدخول في منطق المساومات الأمريكية، سيجعل من الأوروبيين الخاسر الأكبر، بفقدانهم للمتاحات الاستراتيجية الإيرانية وتكريس نسق التبعية الأطلسية للأجندة الأمريكية.

وعلى الصعيد الأمريكي والإيراني، فإن تحدي الخروج من تراكمات البيئة الأزموية للعلاقات بين البلدين منذ أربعة عقود، يبقى مطروحا على الجانبين، إلا أن تداخل الملفات النووية والعسكرية (ملف الصواريخ الباليستية) والسياسية الاستراتيجية الإقليمية في طاولة المفاوضات المقبلة من شأنه أن يعقد من مهمة كسب هذا التحدي، لا سيما وأن انخراط قوى دولية (الصين/روسيا) في توازنات هذه المعادلة التفاوضية، سيزيد من حذر الطرف الأمريكي. ومع ذلك يبقى الشعب الإيراني تواقا للانخراط في بيئة شراكية إيجابية تسمح بانطلاق مسار نهضته التنموية والاستراتيجية.

6. قائمة المراجع:

الكتب :

- بريماكوف يفجيني، (2016)، الكواليس السرية للشرق الأوسط، ترجمة: نبيل رشوان، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

المقالات:

- دانيال برومبيرغ، إدارة بايدن وإيران وتحدي إحياء الاتفاق النووي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2021، قطر.
- عقيل وصفي محمد عيد، (جوان 2016)، الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15/ عمان (الأردن)، ص ص.136-153.
- وليد عبد الحي، السيناريوهات الإسرائيلية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، 2021/05/03، مركز الزيتونة الفلسطيني.

المراجع باللغة الأجنبية

- Douguine Alexandre (2006), Le prophète de l'eurasisme, collection heartland, Avatar Editions.
- Wolff Michael (2018), Fire and Fury Inside the Trump White House, Henry Holt & Company, Newyork.
- Djalili Mohammad–Reza,Geopolitique de l'Iran, Edition complexe, Paris 2005.

- Nicoullaud François, Les Relations Iran-Etats Unis, à la Recherche du Régime Change, Afri 2008, Volume 9, p.494.
- Cole Juan, (2003), « The United States and Shiite Religious Factions in post Baathist Irak »,Middle East Journal, *Vol.57,n°4(Autumn 2003), pp.543-566.*
- Schmid Dorothée, (05 septembre 2005), « l'Europe et les Etats Unis face aux crises du Moyen Orient », Séminaires IFRI, Paris,p.13.
- Lindstrom Gustav, (2003), Shift or Rift,Assessing US-EU Relations After Irak, European union, Institute for security studies, Paris.

مواقع الانترنيت:

- داليا داسا كاي، (2016)، سياسات إسرائيل بشأن إيران بعد الاتفاق النووي، مؤسسة الراند،
- https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE207/RAND_PE207z1.arabic.pdf دخول الموقع 20 مارس 2021. على سا10.00

– فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات،2013/02/03
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/2013131113627251370.html

– بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية – الإيرانية (2002–2015)، مركز "أمية" للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2015/07/16.www.umaya.org/studies-ar/6841

– قرار مجلس الأمن رقم 2015/2231 الصادر في 2015/07/20 بخصوص الاتفاق النووي الموقع مع إيران (فيينا 2015/07/14). **http://www.un.org/en/sc/2231/**

- Joint Comprehensive Plan of Action," Vienna, 14 July 2015, at: http://bit.ly/1HwR4W9
- Kroenig Matthew, (2018), The Return to the Pressure Track: The Trump Administration and the Iran Nuclear Deal, Diplomacy & Statecraft Volume 29, - Issue 1 Pages 94-104 | Published online: 11 Jan 2018 https://doi.org/10.1080/09592296.2017.1420529
- Ellie Geranmayeh, Engaging with Iran : A European Agenda, European Council on Foreign Relations, London, july 2015.pp.www.ecfr.eu
- Journal Le Monde, Evolution du Programme nucleaire iranien depuis 1953.(08/11/2011-mise à jour 15/10/2013).
- http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2011/11/08/l-evolution-du-programme-nucleaire-iranien-depuis-1953_1600671_3218.html

- Cassehgar Kian, Les Sanctions Contre L'Iran : L'Europe Vulnérable face Aux Etats Unis, Fondation Jean Jaurès, 09/12/2016.https://jean-jaures.org/nos-productions/les-sanctions-contre-l-iran-l-europe-vulnerable-face-aux-etats-unis